أوراق عدالة بالعربي

# اتفاقيات الشراكة في منطقة جنوب -شرق البحر الأبيض المتوسط

## رهان استراتيجي للاتحاد الأوروبي وغياب المخططات التنموية الوطنية للبلدان المعنية

جمال الدين العويديدي

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)
العنوان: بناية وست هاوس، 3 ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف جروف
Mail: info@afalebanon.org
Website: http://www.afalebanon.org
Twitter, Facebook: @AFAlternatives
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube:https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

# اتفاقيات الشراكة في منطقة جنوب -شرق البحر الأبيض المتوسط

# رهان استراتيجي للاتحاد الأوروبي وغياب المخططات التنموية الوطنية للبلدان المعنية

**جمال الدين العويديدي**

**مختص في الاقتصاد السياسي/وصناعي[1]**

**منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA):** مؤسسة بحثية تأسست عام 8002 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحر كات الاجتماعية والمجتمع المدني.

**هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبر فقط عن رأي كتابها وال تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة**

[1] جمال الدين عويديدي هو موظف سامي سابق "ببنك التنمية للاقتصاد الوطني" (أسس سنة 1959) مكلف بدراسة تمويل للمشاريع الصناعية والسياحية والزراعية وهو رئيس مدير عام للشركة التونسية الإيطالية لصنع الطلاء الخزفي "إيماسار" وهي شركة صناعية تم تأسيسها سنة 1990. وهو ناشط سياسي ونقابي محرر لعدة مقالات خاصة بمنوال التنمية وتقييم الوضع الاقتصادي.

## 1. المقدمة

تعتبر المبادلات التجارية محورا أساسيا في العلاقات الدولية. كما تمثل المبادلات غير المتكافئة عامل أساسي في تعميق التفاوت التنموي بين الأطراف وذلك في علاقة بمستوى الإنتاج والتمكن من التكنولوجيا وما يترتب عنهما من قوة سياسية وعسكرية قادرة على فرض الهيمنة. لذلك تعتبر المبادلات التجارية وما يترتب عنها من نزعة نحو السيطرة على الأسواق الخارجية من أكبر العوامل المتسببة في نشوب الحروب والأزمات في العالم.

كما يجب التأكيد أيضا أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والمنظمات المنبثقة عنها غالبا ما تعكس ميزان القوى حيث يسعى الطرف الأقوى لفرض قواعد اللعبة ليكون المستفيد الأول من هذه الاتفاقيات. وهو وضع الحال في المنظمة العالمية للتجارة حاليا.

لذاك ما نشهده اليوم من حرب تجارية مفتوحة أثر إعادة توظيف الرسوم الديوانية في عديد القطاعات بطريقة أحادية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على البضائع الموردة من الصين ومن بلدان الاتحاد الأوروبي هو خير دليل على ما أكدنا عليه. حيث صرح المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية يوم الجمعة 6 يوليو/تموز 2018 في هذا الصدد "**أنه ومع فرض 25 بالمائة من الرسوم الإضافية على المنتجات الصينية بقيمة 34 مليار دولار أمريكي اعتباراً من اليوم، فإن الولايات المتحدة أشعلت أكبر حرب تجارية في التاريخ الاقتصادي.**"

كما أن ما يجري اليوم في العالم أظهر بوضوح أن المؤسسات الدولية المالية والتجارية والتجمعات الإقليمية التي انبثقت عنها تطبق قوانينها على البلدان العالم الثالث بطريقة صارمة بصفتها وسيلة لفرض الهيمنة عبر المزيد من تحرير المبادلات التجارية وليست غاية لتحقيق التنمية الشاملة كما يدعيه دعاة الليبرالية المتوحشة. لذلك نجد اليوم الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المشروع الأصلي للمنظمة العالمية للتجارة تتنصل من هذه المنظمة وتقوم بخرق كل قوانينها عبر توظيف رسوم ديوانية للدفاع عن منظومتها الإنتاجية الفلاحية والصناعية والخدماتية والدفاع عن مواطن الشغل التي توفرها لمواطنيها لأنها تعتبر أن قواعد هذه المنظمة لم تعد تلعب لصالح الاقتصاد الوطني الأمريكي.

**تذكير حول تداعيات رفع الرسوم الديوانية:**

- **قرر الاستعمار الفرنسي في سنة 1883** أي سنتين بعد معاهدة باردو لسنة 1881 التي أقرت الحماية على تونس إعفاء كل المنتوجات الفرنسية الموردة إلى تونس من دفع الرسوم الديوانية وذلك تحت ضغط كبير من منظمة الأعراف الفرنسية. بينما أبقت على هذه ال رسوم على كل المنتوجات الموردة من بقية العالم وذلك سعيا للاستفراد بالسوق المحلية التونسية. مما أدى إلى نشوب أزمة سياسية كبيرة بين فرنسا من جهة وإيطاليا وبريطانيا من جهة أخرى اللتين اعتبرتا أن هذا القرار سيضر بمصالحهما في السوق التونسية.

- **من أهم القرارات السيادية التي اتخذتها حكومة الاستقلال في سنة 1959** قرار بإعادة توظيف ال رسوم الديوانية على كل المنتوجات المستوردة بما فيها المنتوجات الفرنسية. مما خلق مناخا ملائما لدفع الاستثمار الداخلي من أجل بعث نواة صناعية جديدة واعدة مثلما تم إنجازه بقوة في الستينات. وفي ذلك عبرة كبيرة مقارنة بما يجري اليوم.

- **لذلك يجب التأكيد على أن ال رسوم الديوانية هي آلية سيادية تُستعمل من أجل تنفيذ البرامج التنموية الوطنية ولا يمكن الاستغناء عنها إلا في حالة القدرة على المنافسة وعلى التأكد من تحقيق مكاسب من المبادلات الحرة.**

## 2. تعريف الشراكة وشروطها:

- تُعرف الشراكة على أنها تتم بين طرفين لتحقيق منافع يتشارك فيها الطرفان بصفة متساوية ويلتزم بمقتضاها كل طرف بواجبات وبحقوق.
- لتتمكن الشراكة من تحقيق أهدافها في التنمية المشتركة بين جميع الأطراف المتعاقدة يشترط توفّر عنصر التكافؤ. هذا العنصر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تمكنت كل الأطراف من منظومة إنتاجية فلاحية وصناعية وخدماتية ذات قدرة تنافسية عالية تعتمد على منظومة تربوية وتكوينية متطورة وعلى مخزون تكنولوجي وبحث علمي عال كذلك.
- لضمان تحقيق الأهداف يُشترط أيضا من كل طرف أن تكون له قدرة على التقييم وعلى القيام بدراسات معمقة تمكن كل طرف من اختيار القطاعات التي توفر له أفضل المزايا لاقتحام الشراكة بحظوظ وافرة.
- كما يستوجب الدخول في الشراكة تفويضا شعبيا سواء بمصادقة نواب الشعب أو بطريقة مباشرة عبر الاستفتاء الشعبي.
- وأخيرا يجب أن يتمسك كل طرف بحقه في سواء بالقبول أو التنقيح أو الرفض لكل مشروع شراكة يعرض عليه.

***بالنسبة للحالة التونسية يمكن التأكيد بكل أسف أن كل هذه الشروط الأساسية لا تتوفر في أي من كل الاتفاقيات التي أبرمتها تونس مع الاتحاد الأوروبي.***

## 3. تاريخ اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس:

منذ اتفاق روما الموقع في 25 مارس 1957 تم التنصيص باقتراح وإلحاح من فرنسا في إعلان النوايا على فتح المجال للتوقيع على اتفاقيات شراكة بين المجموعة الأوروبية والبلدان الحديثة العهد بالاستقلال التابعة لمنطقة الفرنك. وذلك في خطوة استراتيجية تهدف إلى المحافظة على نفوذ المجموعة الأوروبية وبدرجة أولى فرنسا على هذه البلدان سواء منها في جنوب وشرق المتوسط أو البلدان الإفريقية جنوب الصحراء أيضا.

في هذا الإطار تم التوقيع على عدة اتفاقيات تمت تسميتها "اتفاقيات شراكة" بدعوى أنها ليست فقط اتفاقيات تجارية وأنها قابلة لأن تشمل النواحي الثقافية والتشريعية وغيرها.

**- الاتفاق الأول تم توقيعه في تونس في 28 مارس سنة 1969**

- وقد تم التوقيع على اتفاق مماثل مع المغرب الشقيق بتاريخ 31 مارس 1969 والملاحظ أن هذين الاتفاقين المتكونين من 19 فصلا يحملان نفس النص حرفيا ولا يختلفان إلا في الملاحق التطبيقية الخاصة بالمنتوجات والكميات المتفق عليها مع كل بلد.

أهم ما جاء في هذا الاتفاق " أن المنتوجات الصناعية التونسية والمغربية (وهي في الحقيقة نادرة إن لم نقل غير موجودة آنذاك تقريبا) يمكن تصديرها إلى بلدان المجموعة الأوروبية بدون رسوم ديوانية بصفة أحادية حيث تُبقي تونس على توظيف ال رسوم الديوانية المعمول بها قائمة الذات عند توريد المنتوجات الصناعية من بلدان المجموعة الأوروبية ". وذلك في خطوة اعتراف من الطرف الأوروبي بأن العلاقات بين البلدين غير متكافئة. كما تم التنصيص على كميات المنتوجات الفلاحية التي يمكن تصديرها وخاصة في المنتوجات الحساسة بالنسبة للطرف الأوروبي مثل زيت الزيتون الغير مصفى والقوارص.

**- الاتفاق الثاني تم توقيعه في 25 أبريل 1976**

- دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في غرة نوفمبر 1978 وقد تم أيضا توقيع اتفاقيات مماثلة مع المغرب والجزائر وهي حسب المجموعة الأوروبية "اتفاقيات تجسم التوجه الذي تم رسمه منذ انبعاث المجموعة الأوروبية في سنة 1957.

هذا الاتفاق سمي باتفاق التعاون الشامل للتنمية " Accord global de Coopération au développement

وهو يحمل في عنوانه تطلّع بلدان العالم الثالث لتحقيق التنمية وإيحاء الطرف الأوروبي بأنه متفهم لهذا التطلع. وقد شمل هذا الاتفاق كل المجالات وجاء في ثلاثة محاور:

- إقرار نظام مميز أو تفاضلي للمبادلات التجارية (أدخل نظام الحصص Régime des quotas خاصة في قطاع النسيج والملابس)
- إقرار محور حول التعاون الاقتصادي والمالي
- وإقرار محور اجتماعي خاص بمشاكل الهجرة. تم بمقتضاه حسب اعتقادنا فرض تأشيرة دخول لبلدان الاتحاد الأوروبي في بداية الثمانيات في خطوة استباقية لصد الهجرة نحو هذه البلدان في علاقة لما كان يتوقع من تأزم للوضع الاقتصادي في منطقتنا وما سينجر عنه من ارتفاع في نسبة الفقر والبطالة.

**- كما تم التوقيع على اتفاق إضافي في سنة 1987**

- وجاء هذا الاتفاق الإضافي ليأخذ بعين الاعتبار مصالح بعض البلدان التي انضمت إلى المجموعة الأوروبية وهي اليونان في سنة 1980 ثم إسبانيا والبرتغال في سنة 1986. وينص هذا الاتفاق الإضافي على التعليق التدريجي للرسوم الديوانية في نفس المدة وبنفس النسق المنصوص عليه في اتفاق انضمام إسبانيا والبرتغال وعلى الامتيازات التكميلية بالنسبة لزيت الزيتون والقوارص والخمور.

**اتفاق الشراكة لسنة 1995، ثم التوقيع على اتفاق الشراكة في 17 يوليو/ تموز سنة 1995**

- وهو الاتفاق الثالث والذي تم بمقتضاه التفكيك التدريجي على المنتوجات الصناعية في مدة تم تحديدها ب 12 سنة بداية من سنة 1996 وتنتهي في سنة 2008. مع التنصيص على أن هذا الاتفاق سوف يتم التوسع فيه ليشمل كل القطاعات الأخرى وخاصة منها قطاع الفلاحة والصيد البحري (الباب الثاني من الفصل 15 إلى الفصل 18) والخدمات (الباب الثاني المتعلق بحق الانتصاب والخدمات من الفصل 31 و32). كما نص هذا الاتفاق على أن يشمل أيضا قطاع التعليم والتكوين (الباب الخامس الفصل 46) والبيئة (الفصل 48) والنهوض وحماية الاستثمارات (الفصل 50) وتقارب التشريعات في اتجاه واحد طبعا (الفصل 52) والخدمات المالية (الفصل 53) لتكون مطابقة لما يجري في بلدان الاتحاد الأوروبي كما يشمل خدمات النقل والصحة والمالية وخدمات الفلاحة والصيد البحري وتكنولوجيا الاتصالات والطاقة والسياحة الخدمات الديوانية والإحصائيات ومسائل تبييض الأموال ومقاومة المخدرات كما تم أيضا إدماج المسائل المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والثقافية.

**- كما نلاحظ فإن هذا الاتفاق شمل كل المجالات وبجميع تفاصيلها في طريق مفتوح لإدماج الاقتصاد الوطني التونسي تحت سيطرة الاتحاد الأوروبي في خطوة استراتيجية للاستفراد بالسوق المحلية وصد كل القوى الصاعدة سواء منها العالمية أو الإقليمية.**

**- هذا الاتفاق شمل كل القطاعات بما فيها القطاع التشريعي والتعليمي والمالي والثقافي.**

**- مع الملاحظ أن هذا الاتفاق تم اعتماده باللغة الفرنسية وبلغات بلدان الاتحاد الأوروبي غير أنه لم يتم اعتماده باللغة العربية بصفتها اللغة الرسمية للجمهورية التونسية. كما أنه لم تتم حتى ترجمة الاتفاق باللغة العربية؟ وذلك في صمت كامل من الطرف التونسي.**

لقد جاء هذا الاتفاق في ظروف خارجية وداخلية ساعدت كثيرا على تسهيل تنفيذه نذكر من أهمها **على الصعيد الخارجي:**

- سقوط الاتحاد السوفياتي وبروز القطب الأحادي الأمريكي –الغربي الذي فرض هيمنته على المستوى العالمي.
- بروز ظاهرة العولمة وهيمنة الليبرالية الجديدة وتفعيل قوي لدور البنك الدولي وخاصة صندوق النقد الدولي عبر برامج الإصلاحات الهيكلية التي تم تطبيقها في عديد البلدان.
- مصادقة تونس على "الاتفاق العام للتعريفات الديوانية والتجارة " GATT" في سنة 1990
- تحويل الاتفاق العام للتعريفات الديوانية والتجارة إلى "المنظمة العالمية للتجارة" OMC" في سنة 1995 وانخراط تونس في هذه المنظمة بداية من سنة 1995.

**أما على الصعيد الداخلي فنذكر بالأساس:**

- تداعيات الأزمة الاجتماعية التي اندلعت في 26 يناير/ كانون ثاني 1978
- فشل التجربة الديمقراطية أثر انتخابات سنة 1981
- بداية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي برزت منذ سنة 1983 والتي احتدت نتيجة تدهور سعر البترول في السوق العالمية والذي كان يمثل 70 بالمائة من مداخيل البلاد من العملة الأجنبية ونتيجة تداول ثلاث سنوات جفاف أضرت بالمنتوجات الفلاحية وأدت إلى ما سمي بانتفاضة الخبز في يناير/ كانون ثاني 1984.
- تزامن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مع الأزمة السياسية المتعلقة بالصراعات على الخلافة للسلطة
- هذا الوضع الذي انجر عنه عجز على مستوى ميزان الدفوعات أدى إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للتدخل عبر برنامج الإصلاحات الهيكلية " Programme d'Ajustement Structurel PAS" الذي اعتبره عديد المختصين من أصعب وأقسى البرامج التي تم فرضها على بلدان العالم الثالث حيث تضمن:

– التخفيض في سعر الدينار التونسي بنسبة 20 بالمائة مباشرة عند أول مبلغ يتم صرفه.

– ضرورة خصخصة المؤسسات العمومية وذلك سواء عبر التفويت للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو بشراكة بين الطرفين أو حتى بغلق المؤسسات التي لم يتم التمكن من خصخصتها (مثال شركة الأنابيب وشركة المركب الميكانيكي التونسي بماطر) حيث تمت خصخصة 217 مؤسسة إلى حدود سنة 2010 وبلغت حاليا إلى أكثر من 287 مؤسسة شملت كل القطاعات من بينه البنكية والتأمين وشركات الاتصالات والمصانع الهامة خاصة في قطاع الاسمنت والنيابات التجارية لتوريد وتوزيع السيارات والشاحنات. وهي كلها قطاعات مربحة جدا أدت خصخصتها إلى خلق نزيف كبير لرصيد البلاد من العملة الأجنبية في حدود 3,5 مليار سنويا (1,2 مليار دولار أمريكي حاليا) نتيجة تحويل الأرباح الشركات الأجنبية إلى بلدانها طبقا لالتزامات الدولة التونسية في الترخيص له بتحويل كامل الأرباح.

كما تم بمقتضى هذا البرنامج أن تعتمد الدولة آليات السوق حصريا لتسيير الاقتصاد التونسي بدون مراقبة أو تدخل لتنظيم وتعديل السوق.

هذا البرنامج طالب الدولة التونسية بالتخلي عن سياسة المخططات الخماسية التي كانت تعتمدها لرسم المسيرة التنموية للبلاد منذ الاستقلال.

**ملابسات التوقيع على اتفاق الشراكة لسنة 1995**

- كان قرار التوقيع على هذا الاتفاق قرار مسقطا تم تنفيذه من طرف حكومة تقمصت المشروع وعملت على تمريره بدون استشارة أي طرف خاصة على مستوى المنظمات الوطنية علاوة على عدم استشارة الشعب التونسي وقد كان من الواجب تنظيم استفتاء شعبي في هذا الموضوع الخطير.

- لم تقم الدولة بأي دراسة استشرافية للوقوف عند تداعيات هذا الاتفاق على النسيج الصناعي الوطني الفتي وعلى مخلفاته الاقتصادية والاجتماعية والمالية خاصة على مستوى التشغيل.

- وذلك رغم التحذير الذي قام به البنك الدولي أثر صدور الدراسة التي قام بها في سنة 1994 والتي بمقتضاها الدولة التونسية بأنها ستفقد 48 بالمائة من نسيجها الصناعي الوطني وأن ذلك سوف يكون له تداعيات كبيرة وخطيرة على مستوى ارتفاع نسبة البطالة.

- تم تطبيق الاتفاق منذ بداية 1996 بطريقة أحادية بقرار استبدادي من الرئيس المخلوع بن علي قبل المصادقة على هذا الاتفاق من طرف البرلمان التونسي حتى ولو كان بصفة رمزية نظرا لانعدام تمثيلية نوابه. بينما الاتحاد الأوروبي لم يطبق هذا الاتفاق إلا بداية من سنة 1998 أي بعد المصادقة عليه من طرف برلمانات كل البلدان الموقعة عليه.

- لم تقم الدولة بأي تقييم مرحلي بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ رغم ما بدأ يظهر من تداعيات اجتماعية (فقدان مواطن شغل كانت قارة وشبه انعدام لخلق مواطن شغل جديدة) واقتصادية عبر موجة إفلاس لعديد المؤسسات الصناعية وفي كل القطاعات وكذلك مالية حيث فقدت الدولة مصدر تمويل هام للخزينة العمومية أثر تفكيك ال رسوم الديوانية الهامة التي كانت تتحصل عليها الدولة مباشرة عند توريد المنتجات الصناعية من الاتحاد الأوروبي الذي يمثل المصدر الأساسي للمنتوجات الصناعية المستوردة.

- بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي والتوريد الفوضوي المنظم والمهرب

- بروز ظاهرة الفساد ونهب الثروات والمؤسسات العمومية في إطار برنامج الخصخصة التي فرضها صندوق النقد الدولي والتي استغلتها السلطة والعائلة وكل الأشخاص المقربة منهما في عملية سطو على المؤسسات والثروات الوطنية.

- دخول الاقتصاد الوطني في عجز تجاري هيكلي أدى إلى عجز مستمر في ميزان الدفوعات وإلى تنامي المديونية.

- انهيار قيمة الدينار التونسي الذي تم تسعيره ب 1,19 مقابل اليورو الواحد في سنة 2002 والذي وصل إلى 3,3 دينار لليورو الواحد حاليا.

كما عرفت البلاد تفكيك للدولة الوطنية وانتشار الفساد والرشاوى وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج. ما يناهز 40 مليار دولار أمريكي تقريبا. من بينها 33.9 مليار دولار بين سنة 1987 وسنة 2010 حسب دراسة أميركية موثوق بها ومعتمدة رسميا من طرف الأمم المتحدة.[2]

[2] Capital Flight from North African Countries,
https://www.peri.umass.edu/fileadmin/pdf/ADP/NAfrica_capitalflight_Oct2012.pdf

**ما هي أهم تداعيات هذا الاتفاق الاقتصادية والاجتماعية؟**

- كما ذكرنا سابقا لم تقم الدولة التونسية إلى اليوم بأي دراسة تقييمية سواء على مستوى استشرافي أو مرحلي أو حتى بعد الثورة. وقد طالبنا بصفتنا ناشطين مدنيين ومن ذوي الاختصاص وكذلك بصفتنا مهنيين في ميدان الصناعة بضرورة تكوين لجنة وطنية متعددة التوجهات والاختصاص لتقوم بتقييم تداعيات هذا الاتفاق الجائر. غير أن كل الحكومات التي تداولت على السلطة منذ التسعينات إلى اليوم لم تبادر ولم تستجب لهذه الدعوات التي صدرت من عدة جهات. طبعا هذا الرفض الذي كان وما زال الطرف الأوروبي يضغط لكيلا يتم لعلمه اليقيني بعمق الضرر الذي ألم بالاقتصاد التونسي بعد تطبيق هذا الاتفاق.
- نذكر من أخطر التداعيات

● أولا القضاء على النسيج الصناعي المحلي حيث ثبت من دراسة قام بها المعهد الوطني للإحصاء بالاشتراك مع البنك الدولي أن 55 بالمائة من مجموع المؤسسات الصناعية التي تشغل من 10 أشخاص إلى ما فوق 200 شخص والتي كانت متواجدة في سنة 1996 تعطل نشاطها (أي أفلست) في المدة بين 2010 و1996 مما نتج عنه فقدان أكثر من 400 ألف موطن شغل قار وذو قيمة علمية عالية.

كما تبين أن 4 بالمائة فقط من المؤسسات الموجودة في سنة 1996 عرفت تطورا في حجمها. وهو رقم هزيل وبسيط جدا لا يمكن التعويل عليه لخلق القيمة المضافة وخلق مواطن الشغل وتحقيق التنمية المستديمة.[3]

● كما أكدت دراسة قامت بها مؤسسة عمومية وهي وكالة النهوض بالصناعة والتجديد صدرت في شهر جوان 2017 أن تونس فقدت 4319 مؤسسة صناعية من صنف المؤسسات التي تشغل من 10 أشخاص إلى ما أكثر من 200 شخص في المدة بين 2005 و2015 وقد نتج عن ذلك فقدان 000 250 موطن شغل مستدام.

كما أن تقاعس الدولة التونسية قبل الثورة وبعدها عن الدفاع عن المؤسسات التونسية في إطار القانون وفي إطار التعهدات الدولية أدى كذلك إلى عزوف المستثمرين التونسيين عن الاستثمار في الصناعة وفي القطاعات المنتجة نظرا لعمليات إغراق السوق التي تقوم بها الشركات الأوروبية المنافسة. هذا التقاعس التام للدولة التونسية في الدفاع عن المؤسسات التونسية المحلية العمومية منها والخاصة رغم وجود قوانين حمائية للغرض مصادق عليها من طرف المنظمة العالمية للتجارة وبالفصل 35 من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي

- القانون عدد 106 لسنة 1998 المتعلق بالتصدي للتوريد المكثف
- والقانون عدد 09 لسنة 1999 المتعلق بالتصدي لعمليات إغراق السوق

والذين بقيا حبرا على ورق منذ صدورهما إلى اليوم رغم تشكي المؤسسات التونسية المتضررة ورغم إدانة القضاء التونسي الصادرة ضد الشركات الأوروبية المنافسة التي استفردت بالسوق المحلية التونسية.

● ثانيا وفي إطار دراسة تم البدا بالقيام بها بتعاون مع المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية في سنة 2014 تبين أن الخزانة العمومية فقدت ما لا يقل على 25 مليار دينار تونسي في المدة بين 1996 و2008 من جراء تفكيك ال رسوم الديوانية على المنتوجات الصناعية المستوردة من بلدان الاتحاد الأوروبي. وقد قمنا ببحث لتغطية المدة بين 2008 و2016 حيث تبين أن المبلغ الذي قدته الخزينة العمومية الدولة التونسية ارتفع إلى ما لا يقل عن 40 مليار دينار في المدة بين 1996 و2016. حيث وصل التفكيك الديواني ليطال كل المنتوجات الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي بداية من 2008.

[3] أنظر الرابط: https://goo.gl/rAsq1S

● هذا التقهقر الصناعي المحلي المنتج أدى إلى تعميق الميزان التجاري حيث أصبح اللجوء إلى التوريد الذي أوصل العجز التجاري إلى مستوى 25,2 مليار دينار تونسي في النظام العام الخاص بالشركات المقيمة. حيث باتت نسبة تغطية الواردات بالصادرات لا تتعدى 26 بالمائة في سنة 2017 وهي نسبة هزيلة لا يوجد مثيلها في العالم. وهذا الوضع أدى إلى انهيار قيمة الدينار التونسي (من 1,19 دينار لليورو الواحد عند انطلاق اليورو إلى 3,3 دينار لليورو الواحد حاليا)

● مما نتج عنه ارتفاع للأسعار نتيجة ما يسمى "بالتضخم المستورد" وأدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن وخاصة منها الطبقات الكادحة والطبقات الوسطى مما أصبح يهدد السلم الاجتماعية. حيث بلغت نسبة التضخم إلى 7,8 بالمائة هذا طبعا حسب الطريقة المعتمدة لتحديد نسب التضخم والتي لا تتلاءم مع طبيعة استهلاك المواطن التونسي في الوقت الحاضر.

● كما أدى إلى تعميق المديونية التي ارتفعت من 25 مليار دينار سنة 2010 إلى أكثر من 76 مليار دينار حاليا حسب إحصائيات وزارة المالية التونسية وتمثل 71,4 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي. أصبح مما يهدد برهن البلاد والتفويت في المؤسسات الوطنية التونسية الاستراتيجية بضغط من اللوبيات الداخلية والخارجية وخاصة من طرف الاتحاد الأوروبي.[4]

### 4. مشروع اتفاق منطقة التبادل الحر الشامل والمعمق:

هذه الاتفاق يدخل فيما يعتبره الاتحاد الأوروبي ب "سياسة الجوار" والتي تشمل كلا من بلدان شرق أوروبا التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي وبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط

**أهم المحطات التاريخية التي مهدت لانطلاق المفاوضات مع تونس**

- 19 نوفمبر 2012 التوقيع على اتفاق يجعل من تونس شريك مميز مع الاتحاد الأوروبي
هذا الاتفاق وضع رزنامة للدخول في المفاوضات من أجل اتفاق منطقة تبادل حر شامل ومعمق بين 2013–2015.
- لاورا بييزا " سفيرة الاتحاد الأوروبي بتونس لم نبدأ بالتسويق لهذا الاتفاق " في سنة 2013 و2014 حتى لا يكون الموضوع محل تجاذبات بين الأحزاب في الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014.
- تم الإعلان رسميا للدخول في المفاوضات حول هذا الاتفاق يوم 27 ماي 2015 (حكومة الحبيب الصيد).
- انطلاق المفاوضات الرسمية بتاريخ 13 أكتوبر 2015.
- انطلاق الجولة الأولى من المفاوضات بين 19 و23 أكتوبر 2015 برئاسة رضا بن مصباح مستشار الشؤون الاقتصادية برتبة وزير لدى رئيس الحكومة الحبيب الصيد.
- انطلاق الجولة الثانية من 28 إلى 31 ماي 2018 برئاسة كاتب الدولة للتجارة الخارجية هشام بن أحمد.

[4] انظر الرابط لوزارة المالية التونسية
http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=134&Itemid=304&lang=fr

**تعريف الاتفاق**

يعرف الاتحاد الأوروبي الاتفاق بوصفه آلة من آليات الشراكة المميزة بين الاتحاد الأوروبي وتونس التي تمت المصادقة عليها من الطرف التونسي بتاريخ 19 نوفمبر 2012 والتي تضع الخطوط ذات الأهمية الأولوية لتعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين في السنوات القادمة "

"يؤكد الاتحاد الأوروبي جزافا أن تونس قبلت بطريقة سيادية فتح مفوضات حول منطقة التبادل الحر الشامل والمعمق ".

والحال أن الاتحاد الأوروبي يعلم أن الحكومة التونسية لم تتحصل على تفويض من مجلس نواب الشعب لفتح هذه المفاوضات علاوة على الدخول فيها. وهي بذلك تتمادى في سياسة المغالطات بنفس الطريقة التي كانت تمارسها مع نظام بن علي.

**محتوى هذا الاتفاق**

**يشمل هذا الاتفاق 12 بند معني بعملية التحرير الكامل وتفكيك كل ال رسوم الديوانية وكل الإجراءات الأخرى التي الغير ديوانية التي يمكن أن تحدد حرية المبادلات بين الطرفين وهي:**

1/ تحري تجارة الخدمات (بدون أي حصر) مما يعني تحرير كل الخدمات التجارية والمهنية والحرفية والتعليمية والصحية والبناء. بمعنى ستشمل التجارة في جميع الميادين وكذلك الخدمات الطبية والهندسة والمحاسبة والمحاماة والمستشارين.

2/ إقرار حق الانتصاب وحماية الاستثمارات (بمعنى حق كل مواطن وحق كل مؤسسة في الانتصاب في تونس والاستثمار بدون أي ترخيص مسبق وبدون تأشيرة غير أن هذا الحق غير مكفول للمواطن التونسي الذي يبقى تنقله رهن الحصول على تأشيرة).

3/ تحرير تجارة المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الفلاحية التي يتم تحويلها ومنتوجات الصيد البحري.

4/ المطابقة للإجراءات الصحية والصحة النباتية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي.

5/ تحسين جودة وأمن المواد الصناعية لتسهيل تجارتها في الاتحاد الأوروبي.

6/ الصفقات العمومية (بمعنى فتح الصفقات العمومية المحلية لكل الشركات الأوروبية).

7/ الشفافية في الإجراءات التنظيمية.

8/ الإجراءات الديوانية وتسهيل المبادلات.

9/ السياسة (الإجراءات) المتعلقة بالمنافسة.

10/ الملكية الفكرية.

11/ الإجراءات الخاصة بالحماية التجارية (على مستوى احترام قواعد المنافسة).

12/ التنمية المستديمة.

**أهم المآخذ:**

- عدم التكافؤ على مستوى القدرة الإنتاجية والدعم وعلى مستوى المخزون العلمي والتكنولوجي وعلى التعليم والتكوين والقدرات المالية والتنظيمية.

- تونس تدخل في مفاوضات بهذه الخطورة في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة وخطيرة من شأنها أن تجعل البلاد لقمة سائغة للمارد الأوروبي.

- انهيار قيمة الدينار التي تبدو ممنهجة توحي بان هناك نية الاستيلاء على مؤسسات وثروات البلاد من خلال هذا الاتفاق بأبخس الأثمان خاصة وأن الاتحاد الأوروبي سوف يكون في وضع تفاضلي مقارنة بمنافسيه من الدول الكبرى مثل الصين ومن الدول الإقليمية مثل تركيا وغيرها.

- غياب الدراسات الوطنية لمعرفة تداعيات هذا الاتفاق على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- غياب الدراسات القطاعية.
- تغيير على مستوى المسؤولين على التفاوض واختيار أشخاص موالية للاتفاق "برقميني يمجد هشام بن أحمد كاتب الدولة للتجارة الخارجية والمفوض الرسمي بقوله "الرجل المناسب في المكان المناسب" فاطمة الوسلاتي وسعيدة حشيشة عشرين سنة في نفس خطة مسؤولية على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ومع المنظمة العالمية للتجارة".
- التعتيم على طريقة إجراء المفاوضات.
- عدم توفر الكفاءات حسب الاختصاصات للتفاوض.
- الدراسة الوحيدة التي تمت حول هذا الموضوع قام بها مكتب دراسات **Ecorys** مقره في هولندا تم تكليفه من طرف الاتحاد الأوروبي ليقدم دراسة حول تداعيات هذا الاتفاق على الاقتصاد التونسي وعلى الاقتصاد المغربي وعلى اقتصاد بلدان الاتحاد الأوروبي.
- هذا التقرير جاء في صيغة دراسة إجمالية تعتمد نموذج التوازن العام المعروف في الدراسات الليبرالية بما يعبر عنه Modèle d'Equilibre Généré par Ordinateur (CGE)
- أهم ما يمكن تأكيده حتى من خلال هذه الدراسة التي من المفروض تسوق لهذا الاتفاق غير أن تداعياته على الميزان التجاري سوف تكون سلبية جدا في أغلب القطاعات باستثناء قطاع زيت الزيتون. كما أن تداعياته سوف تكون وخيمة على مستوى خلق مواطن الشغل لأصحاب الشهادات العليا خاصة.

غير أن الحكومة تبقى مصرة على المضي قدما للتوقيع على هذا الاتفاق في علاقة بالبحث على التزكية للوصول للسلطة. كما لا يسعنا إلا أن نؤكد على أن كل الأحزاب التي توجد في السلطة وحتى بعض الأحزاب التي انسحبت أو التي ما زالت في المعارضة تبدو في حالة قابلة للتوقيع على هذا الاتفاق الجائر الذي سيبسط هيمنته على مستقبل البلاد.

كيف يمكن أن نفسر هذا التخلي الواضح على السيادة الوطنية بطريقة غريبة؟ للجواب على هذا السؤال الهام أريد التذكير بالدراسة التي قامت بها الباحثة "كريستينا كاوش" في شؤون العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار في شرق أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط وجاءت تحت عنوان "نهاية سياسة الجوار الأوروبية في جنوب البحر الأبيض المتوسط".

حيث تعرضت الباحثة في هذه الدراسة بتحليل قوة وقدرة التفاوض للاتحاد الأوروبي مع بلدان شمال إفريقيا الخمسة وهو تونس والمغرب ومصر والجزائر وليبيا على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني. من خلال معايير تقديرية لكل العناصر الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي لخصتها في الجدول التالي، قامت بترتيب قدرة الاتحاد الأوروبي **إلى ثلاثة أصناف:**

- الصنف الأول وسمته صنف البلدان التابعة Les pays satellitaires وهي البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي اقتصاديا وسياسيا وأمنيا. والذي بالمقابل يملك وسائل ضغط كبيرة وقدرة عالية على التفاوض لصالحه وهو وضع كلا من المغرب وتونس.
- الصنف الثاني سمته صنف البلدان المستقلة والتي لا يملك الاتحاد الأوروبي أمامها القدرة اللازمة للضغط عليها وهو وضع الجزائر وليبيا.
- والبلدان التي لا يجب أن يقترب منها " untouchables " وهو مصر أين لا يملك الاتحاد الأوروبي أي إمكانية للمناورة وذلك لوجود هذا البلد تحت ضغط الولايات الأمريكية بصفتها قوة عظمى.

- وقد بنت الجدول المذكور على 10 عناصر اقتصادية وسياسية وأمنية بينت من خلالها الخلاصة التي بنت عليها الدراسة.

| تطور العجــز التجاري في القطاعات من سنة 2006 الى سنة 2017 في النظام العام أي نظام الشركات الداخلية المقيمة التي تعمل في إطار قانون الصرف للبنك المركزي -بحساب المليون دينار تونسي المصدر: المعهد الوطني للإحصاء – تونس | | | |
|---|---|---|---|
| 2017 | 2010 | 2006 | |
| - 2 348,2 | - 1 329,4 | - 146,1 | عجز قطاع المنتوجات الغذائية والفلاحية |
| - 4 032,9 | - 483,4 | - 841,4 | عجز قطاع الطاقة وزيوت التشحيم |
| 572,1 | 1 457,1 | 585,8 | فائض المناجم، الفوسفاط ومشتقاته |
| - 913,8 | - 333,1 | - 188,6 | عجز قطاع النسيج والملابس |
| - 195,4 | - 30,8 | - 33,0 | عجز الجلد والأحذية |
| - 3 383,4 | - 2 587,8 | - 1 204,3 | عجز أجهزة النقل |
| - 6 666,1 | - 4 798,1 | - 2 763,9 | عجز الصناعات الميكانيكية والإلكترونية |
| - 2 376,3 | - 1 568,3 | - 1 176,7 | عجز الصناعات الكترونية |
| - 5 846,1 | - 3 138,2 | - 1 684,2 | عجز صناعات معملية أخرى |
| - 25 190,1 | - 12 812,0 | - 7 452,4 | العجــز الإجمالي السنوي |

***ملاحظة: الأرقام باللون الأحمر ترمز إلى العجز في القطاع المعني واللون الأزرق يرمز إلى الفائض التجاري.**

لقد ارتفع العجز التجاري الحقيقي من 7,5 مليار دينار في سنة 2006 إلى 12,8 مليار دينار في سنة 2010 ثم إلى 25,2 مليار في سنة 2017. كما تعمق العجز التجاري في العشر أشهر الأولى من سنة 2018 ليبلغ 24 مليار دينار مما يؤشر إلى أن يكون في حدود 29 مليار دينار في كامل سنة 2018 **أي ما يعادل 10 مليار دولار** أمريكي تقريبا و**بنسبة تغطية للواردات بالصادرات لا تتجاوز 27 %** وهي نسبة تغطية لا يوجد لها مثيل في العالم مما يؤكد على أن تونس في حالة إفلاس غير معلن.

كما يتبين من هذا الجدول أن كل القطاعات المنتجة تعاني من عجز هيكلي وعميق باستثناء قطاع المناجم والفوسفاط ومشتقاته. ويتم التعتيم على هذا الوضع المهتز رسميا عبر إدماج نشاط الشركات الغير مقيمة والمصدرة كليا بتواطؤ خطير من طرف الاتحاد الأوروبي وخاصة من الطرف الفرنسي لأن تصدير هذه المؤسسات هو مجرد استرجاع البضاعة المحولة إلى بلدانها ولا تسترجع مداخيلها إلى البلاد التونسية طبقا لقانون الصرف للبنك المركزي التونسي. وهذا يشكل تصرفا يرتقي إلى مستوى تزوير المحاسبة العمومية يتحمل فيه الطرف الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والحكومات المتعاقبة التونسية مسؤولية جسيمة لأن هذا التزوير لا يتطابق مع حقيقة وهزالة المبادلات التجارية للبلاد.

من ذلك نلاحظ أن قطاع النسيج والملابس الذي كان ناشطا عند التصدير في الثمانيات والتسعينات أصبح يعاني من عجز هيكلي ارتفع إلى 914 مليون دينار في سنة 2017 بعدما كان في حدود 333 مليون في سنة 2010 و188 مليون في سنة 2006. هذا طبعا في القطاع المنظم ناهيك عن القطاع الموازي الذي أنهك البلاد بالتوريد الفوضوي.

**جدول بياني لانزلاق قيمة الدينار مقارنة باليورو في السنوات 2002 –2010 – 2017 و2018**

**المصدر: البنك المركزي التونسي**

| المؤشر | 2002 | 2010 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| انزلاق قيمة الدينار مقارنة باليورو | 1,19 | 1,89 | 2,95 | 3,23 |
| نسبة الانزلاق بين 2002 –2010 2010 –2017 وبين 2017 –2018 | – | -59% | -56% | -9,5% |

هذا الانهيار المتواصل منذ 2002 يبين بوضوح أنه انهيار هيكلي يعكس وضع اقتصادي غير منتج ومتدهور لأن العُملة الوطنية كما معلوم تُعتبر مرآة تعكس الحالة الاقتصادية في البلاد. فهو إذا ليس وليد الثورة كما يدعيه العديد من السياسيين وحتى العديد من الخبراء أيضا. حيث نلاحظ أن الدينار التونسي فقد 59 بالمائة من قيمته مقابل اليورو في مدة الثماني سنوات الأولى بين سنة 2002 وسنة 2010 باعتبار هذه الأخيرة سنة مرجعية. كما فقد الدينار في الثماني سنوات الأخيرة بين 2010 و2018 ما يناهز 66 بالمائة من قيمته.

هذا الانهيار كانت له نتائج وخيمة على المديونية وعلى مستوى تنامي العجز التجاري وكذلك على مستوى ما يسمى f"التضخم المستورد" وما نتج عنه من تدهور كبير للقدرة الشرائية للمواطن التونسي. كما نتج عنه انهيار تام للاستثمار الداخلي خاصة منه الصناعي الذي يعتبر المُحرّك الأساسي للتنمية في البلاد بالنظر لغلاء توريد التجهيزات الخاصة بالمصانع.

**ما هي البدائل الممكنة أمام هذا الوضع الصعب حقيقة والذي هو نتيجة تراكمات وأغلاط فادحة وتهاون وأيضا تواطئ وفساد؟**

- أولا العمل على مزيد تقييم الوضع بدقة للاطلاع على مكامن الضعف والخلل وهي موجودة نذكر من بينها تدليس أرقام المبادلات التجارية الخاصة بنظام الشركات الأوروبية غير المقيمة والمصدرة كليا. وهي مغالطات تنسف كل الأسس التي بنيت عليها العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

- العمل على توعية الشعب التونسي بكل فئاته وفي كل الجهات وخاصة على مستوى الشباب حتى يجعل من هذا الموضوع السيادي رمز من رموز النضال الوطني وهدف سامي سوف يمكن الشعب التونسي من تكريس حقه في تقرير مصيره عبر اختيار منوال تنموي يلبي طموحاته في الشغل والحرية والكرامة ويبني لمستقبل واعد لكل فئات الشعب وفي كل جهات البلاد.

- العمل على وضع المسألة في أولوية النضال الحالي بصفته نضال ضد الهيمنة المسلطة من الطرف الأوروبي التي تتعرض له كل المنطقة العربية بشقيها الغربي والشرقي.

- من هذا المنطلق يجب الرجوع إلى سياسة تعتمد مخططات تنموية وطنية وجهوية في علاقة بين البلدان العربية وفي علاقة بين الطرف الأوروبي بعد تقييم كل الاتفاقيات السابقة وبعد طرح تمشي يضمن السيادة الوطنية واستقلال القرار الوطني لكل بلد.

- وأخيرا يجب العمل على مزيد التقارب مع البلدان العربية والإفريقية ومع التكتلات الجديدة التي بدأت تبرز في العالم مثل مجموعة البريكس.